

- ب -

الملكة العربية السعودية  
الرئاسة العامة لتعليم البنات  
وكالة الرئاسة للكليات البنات  
كلية التربية للبنات بجدة

## النظم المالية في مصر في العصر الفاطمي

[٢٠٨-٣٥٧هـ / ٩٦٨م]

رسالة مقدمة الى قسم التاريخ  
للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التاريخ  
تخصص : تاريخ إسلامي

إعداد  
الطالبة / فاطمة محمد سعيد محمد

إشراف  
د. محمد برکات البیلی  
الأستاذ المشارك بقسم التاريخ الإسلامي

/ ١٩٩٢م

/ ١٤١٢هـ

## الفهرس

الموضع	الصفحة
المقدمة	ز - ن
دراسة نقدية لأهم مصادر البحث	٦ - ١
التمهيد	١١ - ٧

## الفصل الأول

### نظام الإقطاع في مصر في العصر الفاطمي

نشأة الإقطاع وتطوره	٢٣ - ١٢
منح الإقطاعات للموظفين الإداريين بدلاً من الرواتب قبل عهد الخليفة المستنصر	٢٧ - ٢٤
منح الإقطاعات للطبقة العسكرية أثناء وبعد الشدة المستنصرية	٢٣ - ٢٨
زيادة نفوذ أصحاب الإقطاعات أواخر العصر الفاطمي	٢٥ - ٣٣
إردياد الإقطاعات العسكرية أواخر عهد الخليفة العاشر الفاطمي	٣٦
ديوان الإقطاع الفاطمي : أهميته وإختصاصاته	٢٨ - ٣٧

## الفصل الثاني

### الموارد المالية وجهات الإيراد في مصر في العصر الفاطمي

الضرائب الخارجية (ضريبة الخراج على الأراضي الزراعية، ضريبة الماعي)	٦٩ - ٣٩
ضرائب على الصناعات والتعدين (الشب والنطرون)	٨٠ - ٧٠
ضرائب على التجارة والمعاملات التجارية	١١٧ - ٨٠

الصفحة	الموضوع
(ضريبة الخمس على السلع الواردة من البحر - ضرائب تجارية على السلع الصادرة - العشور - ضريبة الشراء - مقرن الطرح - حقوق ساحل الغلة - رسوم على التجارة الكارمية - المتجر السلطاني - زكاة عروض التجارة)	
١٢١-١١٧	ضرائب الهلاية
١٢٢-١٢١	ضرائب على الممتلكات العقارية (التصقيع والتقويم)
١٤١-١٢٣	ضرائب على الأشخاص (الجوالي (الجزية)، رسوم الأفراد
١٤٥-١٤٢	ضرائب للعناية بالخدمات العامة
(رسوم الولاية، رعاية الجسور، مقرر المشاعلية، متحصلات دار الضرب)	
١٤٦-١٤٥	ضرائب على المسكنات (المذر-الفقاع)
١٥٧-١٤٦	ضرائب طارئة (المصادرة- المواريث الحشرية)
١٥٨-١٥٧	متحصلات الأحباس (الأوقاف)

### الفصل الثالث

#### نفقات الدولة في مصر في العصر الفاطمي

١٨٣-١٥٩	نفقات البلاط والقصر الفاطمي
١٩٩-١٨٣	الرسوم والماكب والخفلات الفاطمية
٢١١-١٩٩	الهدايا والمنع
٢٢٩-٢١١	نفقات الجيش والمنشآت العسكرية
٢٣٥-٢٢٩	نفقات الأسطول

الصفحة	الموضوع
٢٣٨-٢٣٥	- إفتداء اسرى المسلمين
٢٦٤-٢٣٨	- نفقات المنشآت الدينية والخيرية

## الفصل الرابع

### الإدارة المالية في مصر في العصر الفاطمي

٢٦٦-٢٦٥	- الجباية المباشرة للضرائب وموظفو الجباية (الشارف العامل- الجبند)
٢٦٩-٢٦٦	- القبالات والضمان
٢٧٠-٢٦٩	- الإختصاصات المالية للوزير الفاطمي
الدواوين المالية (ديوان المجلس، ديوان نظر الدواوين، ديوان التحقيق	
ديوان المال، ديوان الخراج، ديوان الرواتب ديوان الإجباس، ديوان الشغور،	
ديوان الموارث الحشرية ، الديوان المفرد، ديوان المستغلات)..... ٢٩٢-٢٧٠	
موظفو الدواوين (الناظر، المتولى، المستوفى، المشارف، العامل، الشاهد،	
الكاتب، النائب، الإمام ، الدليل، الخازن الماسح، الحاشر، الضامن) . ٢٩٦-٢٩٢	
٢٩٨-٢٩٦	- عيوب الإدارة المالية في العصر الفاطمي

## الفصل الخامس

### النظام النقدي ودار الضرب في مصر في العصر الفاطمي

٣٠٤-٢٩٩	- النظام النقدي في مصر قبيل العصر الفاطمي
٣٠٧-٣٠٤	- أسباب كثرة الذهب في عهد المعز لدين الله وأثره على النظام النقدي
٣١٦-٣٠٧	- الإصلاحات النقدية في عهد الخلفاء الفاطميين بعد المعز
٣٢٧-٣١٦	- الأزمات الاقتصادية وأثرها على النظام النقدي بمصر

- و -

الصفحة	الموضوع
٢٢٧-٢٢٨	- النظام النقدي في مصر أواخر العصر الفاطمي
٣٥٢-٣٣٧	- دور الضرب وتنظيماتها الإدارية (الصناع-الفنيون- طرق سك النقود)
٣٥٦-٣٥٤	- <b>الخاتمة</b>
٣٨٠-٣٥٧	- <b>الملاحم</b>
٤٠٦-٣٨١	- المخطوطات والمصادر والمراجع والدوريات
٤١١-٤٠٧	- ملخص الرسالة العربي
٤١٦-٤١٢	- ملخص الرسالة الأجنبي

## الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه موضوع البحث الذي قام بدراسة شاملة متكاملة عن أحوال النظم المالية في مصر في العصر الفاطمي من سنة ١١٧١-٩٦٨هـ / إلى سنة ١١٧١-٩٥٨هـ) وانتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

- في الفصل الأول :-

رغم كثرة الإقطاعات في العصر الفاطمي إلا أنها لم تكن إقطاعات حربية أو عسكرية كما كان عليه الحال في الدول التركية، وإنما كان إقطاعاً إدارياً تغلب عليه سمة المكافأة وأنه من نوع إقطاع الاستغلال ويظهر ذلك خلال كثرة المصادرات، والحقوق التي كان على المقاطع أن يؤديها للديوان نظير استغلاله هذا الإقطاع.

كذلك أظهرت الدراسة أن الملكيات الخاصة كانت ضعيفة أمام الملكيات العامة للدولة التي كانت بحجم كبيراً جداً، وكان الخليفة الفاطمي هو المهيمن على كل أمور الدولة ولاسيما في عصر سيطرة الخلفاء الأقروباً، غير أن هذا الحق أخذ يضعف في العصر الفاطمي الثاني أمام تعاظم سيطرة الوزراء على مقدرات الأمور في الدولة

- في الفصل الثاني : توصلت الدراسة إلى أن الموارد المالية في الدولة كانت تأتيها من جهات متعددة على سبيل المثال الخراج- الإحتكارات- الضرائب الكثيرة على التجارة والصناعة . . . والمصادرات والجزية والمقررات الكثيرة التي كانت تفرضها الدولة على كل شيء تقريباً.

هذا وقد توصلت الدراسة في موضوع تجارة الكارم إلى إجتهاد مؤداه أن أصل الكلمة كارم يمكن أن يكون الكلمة (جرم) باللغة الأوردية وتعني حار أي الذين يبيعون الحار وهورأي جديد يمكن أن يضاف إلى سلسلة الآراء الكثيرة التي وردت في هذا الموضوع. وقد ساهم هؤلاء التجار الكارمية الذين كانوا ينتقلون بين موانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي في إزدهار التجارة في العصر الفاطمي، وقد عملت الدولة الفاطمية من جانبها على حمايتهم بأسطولها المتواجد في مينا عيذاب من أخطار قراصنة البحر الأحمر.

- في الفصل الثالث :- خلص البحث إلى أن هذه الموارد المالية الكثيرة كانت تستهلك في مصروفات الدولة الجمة إبتداءً من مصروفات القصر الفاطمي، ومروراً بمصروفات الأعياد والإحتفالات والمواكب، ونفقات الجيش والأسطول وإنتها بمصروفات تشيد المباني المدنية والدينية والخيرية التي انتشرت في جنبات الدولة الفاطمية، غير أن هذه الموارد والمصروفات تعد قليلة إذا ما قورنت بعصر الدولة الأول.

- في الفصل الرابع :- إنتهى البحث إلى حقيقة مؤداها أن الدولة كانت تباشر جباية الضرائب عن طريق موظفين مختصين وغير مختصين وهذا يدلنا على الحجم الكبير للأموال الداخلة إلى خزانة الدولة مما أدى إلى تشعب الإختصاصات المالية للوزير الفاطمي وهذا يؤدي وبالتالي إلى التداخل في الإختصاصات وكثرة الأخطاء غير أنها لسنا ننكر أن كثيراً من المستجدات قد طرأت على النظام المالي في مصر ولم تكن موجودة قبل عصر الفاطميين

وهذا في حد ذاته إنجاز كبير يجعلنا نغض الطرف عن تلك المآخذ.

- في الفصل الخامس :- أظهرت الدراسة في مجال النقد أن الفاطميين كانوا أول من أدخل إلى مصر نظام التعامل بالدرام الفضية بشكل كبير جداً حيث كان إستعمال الفضة قبل ذلك قاصراً على الخل والزينة. في الغالب الأعم هذا إلى جانب أن الدراسة قد أوضحت أهمية نهر النيل ليس لأرض مصر وزراعتها فحسب وإنما لنظمها النقدي فإن أي تغير كان يطرأ على فيضان النيل يترك وبالتالي أثره المباشر والفوري على العملة المتداولة محلياً فتنخفض قيمتها الشرائية بسرعة عند حدوث الأزمات.

أما الجديد الآخر في البحث فهو طريقة معالجة الموضوع حيث أن أغلب المصادر والمراجع لم تتناول موضوع النواحي المالية بشيء من الإهتمام والجدية رغم أهميته ولم تفرد له أجزاء بعينها وإنما تناولته ضمن الحديث عن أمور أخرى وكان أكثر تركيزهم على النواحي الإجتماعية والسياسية.